

تحليل واقع قطاع الصيد البحري ومساهمته في الاقتصاد الجزائري

Analysis of the reality of the fishing sector and its contribution to the Algerian economy

سيف الدين عتروس*

(مخبر التنمية المستدامة (LDLD) جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر)

atrous-seifeddine@univ-eltarf.dz

تاريخ القبول: 2025/05/31

تاريخ الاستلام: 2025/05/08

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قطاع الصيد البحري في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على وضعية القطاع، وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنتاج السمكي في الجزائر لم يرق إلى الأداء الذي يؤهله لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي المنشودين، حيث تجلّى ذلك من خلال المساهمة الضعيفة لقطاع الصيد البحري في الناتج المحلي رغم الإمكانيات المسخرة. كما بينت الدراسة المساعي الحثيثة لأصحاب القرار في تحقيق نسب تشغيل مرتفعة في القطاع إلا أن ذلك لم يساهم في تحسين الإنتاجية، وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن الميزان التجاري عانى ولا زال يعاني من عجز كبير سببه تزايد الطلب على الموارد السمكية.

الكلمات المفتاحية: صيد بحري؛ موارد سمكية، الجزائر؛ اقتصاد أزرق؛ تربية المائيات.

تصنيف JEL: E23، E24، E21، O13، O55.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the fishing sector in Algeria, by highlighting the situation of the sector, and analyze some economic indicators that measure the extent of its contribution to the Algerian economy.

The study concluded that fish production in Algeria did not meet the desired performance that qualifies it to achieve food security and economic growth disired, this was demonstrated by the weak contribution of the fishing sector to the GDP Despite the harnessed potential. The study also showed that diligents pursuits of decision makers to achieve high employment rates in the sector however, this did not contribute to improving productivity, the

* المؤلف المراسل: سيف الدين عتروس.

study also found that the trade balance has suffered and still suffers from a significant deficit caused by the growing demand for fisheries resources.

Keywords: Fishing; fishery resources; Algeria; Blue economy; Aquaculture.

Jel Classification Codes : E23, E24, E21, O13, O55

1. مقدمة:

يعد قطاع الصيد البحري من بين القطاعات التي تركز عليها العديد من الدول في رسم سياساتها الاقتصادية، حيث اكتسب هذا القطاع أهميته من أهمية الموارد السمكية باعتبارها موردا طبيعيا متجددا ذو قيمة غذائية عالية يساهم في تحقيق الأمن الغذائي لشعوب العالم، فضلا عن دوره في خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي يجعل تطوير هذا القطاع الهام يتم وفق مقارنة متعددة الأبعاد؛ اقتصادية، بيئية، واجتماعية.

إن سهولة الوصول إلى الموارد السمكية بالإضافة إلى أهميتها، جعلت منها عرضة للاستنزاف والاستغلال العشوائي لعقود من الزمن، الأمر الذي أدى إلى تراجع المخزون السمكي على المستوى العالمي بسبب تضرر الأنظمة البيئية البحرية، حيث أصبح نشاط الصيد يتطلب توفر تكنولوجيات متطورة وسفن صيد مجهزة بأحدث التقنيات، وهو ما لا يمكن لعديد الدول وخاصة الفقيرة منها توفيرها.

تتمتع الجزائر بمقومات طبيعية هائلة، فوجود شريط ساحلي يقارب 1300 كلم بالإضافة إلى توفر مساحات شاسعة من المسطحات المائية، يعد كفيلا بتوجيه السياسات الاقتصادية نحو الموارد الطبيعية التي تتميز بالتجدد والاستدامة، كسبيل للتخلص من التبعية الحادة لقطاع المحروقات. حيث أن قطاع الصيد البحري في الجزائر هو أحد البدائل الاستراتيجية المتاحة، وهو مؤهل -بالنظر للإمكانات المتوفرة- لأن يتبوأ مكانته المنشودة في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في النمو الاقتصادي.

إن تطوير قطاع الصيد البحري في الجزائر يتطلب مشاركة فاعلة من جميع الأطراف، وتكييف عمليات استغلال الموارد السمكية مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، من خلال المحافظة عليها وحمايتها لتمكين الأجيال المستقبلية من الاستفادة منها. مما سيوفر فائضا في الانتاج يجابه الطلب على هذا المورد ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل التالي:
ما هو واقع قطاع الصيد البحري في الجزائر، وما مدى مساهمته في الاقتصاد الوطني؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد الفرضية الآتية:

يساهم قطاع الصيد البحري في الاقتصاد الجزائري مساهمة ضعيفة بالرغم من المقومات الطبيعية والإمكانات المتاحة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية قطاع الصيد البحري باعتباره مصدرا لخلق الثروة، وتحقيق الأمن الغذائي، كما تعد هذه الدراسة إسهاما متواضعا يحاول تسليط الضوء على أهمية هذا القطاع في نمو الناتج المحلي الجزائري، والحد من البطالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على قطاع الصيد البحري، والتعرف على الوضعية العالمية للقطاع.
- تشخيص واقع قطاع الصيد البحري في الجزائر وإبراز نقاط القوة ومكامن الخلل.
- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى مساهمة قطاع الصيد البحري في الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وبلوغ النتائج المرجوة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف أهم المعالم المرتبطة بقطاع الصيد البحري وتحليلها بشكل يضمن الترابط بين مختلف العناصر، كما تمت الاستعانة بالإحصاء كتنقية لتحليل بعض المعطيات والبيانات التي تصف حالة القطاع عالميا ومحليا.

هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة عناصر رئيسة هي:

- قطاع الصيد البحري ودوره في الاقتصاد الأزرق.

- الوضعية العالمية لقطاع الصيد البحري.

- واقع قطاع الصيد البحري في الجزائر.

2. قطاع الصيد البحري ودوره في الاقتصاد الأزرق:

يعد قطاع الصيد البحري من القطاعات الاقتصادية التي تركز عليها الدول في تنويع مصادر دخلها والنهوض باقتصادياتها من جهة، وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى.

1.2 تعريف الصيد البحري:

يعرف الصيد البحري على أنه كل نشاط يهدف إلى التقاط، أو جمع، أو استخراج الموارد البيولوجية التي يشكل الماء وسط عيشها الطبيعي، عن طريق وحدات الصيد التي تكون في الغالب متمثلة في السفن (Plate-forme de l'investissement, 2021).

ويعرف الصيد البحري أيضا على أنه عملية اصطياد الحيوانات التي تعيش في الماء، على أن تكون الغاية الأساسية من هذا الفعل هو استخدامها كغذاء. (Chikhi, 2018, p. 84).

ولا يقتصر الصيد البحري بمفهوم التعريفين السابقين على الموارد التي تعيش في البحر، وإنما يتعداها إلى نشاط تربية المائيات عبر استخدام مختلف الطرق التقليدية والحديثة. (مختار رحمان، 2019/2018، صفحة 24).

بالإضافة إلى التعاريف السابقة فقد عرف المشرع الجزائري في المادة 2 من قانون الصيد البحري وتربية المائيات على أنه: "كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع أو استخراج موارد بيولوجية، يشكل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب". (الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 5)

من خلال ما تقدم من تعريف لمفهوم الصيد البحري تظهر الأهمية التي يجب أن يحظى بها هذا النشاط على جميع الأصعدة، فهو نشاط اقتصادي مذر للثروة، يستهدف موردا طبيعيا ويعد أداة هامة لتحقيق الأمن الغذائي، أي أنه مفهوم ذو ثلاثة أبعاد: اقتصادية، بيئية، واجتماعية.

2.2 مفهوم الاقتصاد الأزرق:

يعبر مفهوم الاقتصاد الأزرق عن الاستخدام العقلاني والأمثل والمستدام للموارد الصيدية التي يتم استغلالها من خلال نشاط الصيد البحري.

1.2.2. تعريف الاقتصاد الأزرق:

عرفت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة الاقتصاد الأزرق على أنه: الاستخدام المستدام والمحافظة على الموارد المائية سواء تلك التي تعيش في البحار أو في المياه العذبة، وتشمل هذه الأوساط: المحيطات، البحار، السواحل، الوديان، الأنهار وحتى المياه الجوفية. (Commission économique pour l'Afrique)

كما عرف البنك الدولي الاقتصاد الأزرق على أنه: الاستخدام المستدام لموارد المحيطات لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل العيش وفرص العمل مع الحفاظ على صحة النظام البيئي للمحيطات. (La banque mondiale)

الاقتصاد الأزرق هو اقتصاد دائري منخفض التلوث، يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، ويعتمد على أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، كما يعمل على تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى خلق القيمة وتوفير مناصب العمل، والحد بشكل كبير من المخاطر البيئية (Mancini & Comolet, 2020, p. 7)

انطلاقاً من التعاريف السابقة فإن مفهوم الاقتصاد الأزرق إنما وجد لوضع حد للممارسات العشوائية المتمثلة في عمليات الصيد البحري المفرط، التي أدت إلى تدهور النظام البيئي البحري واستنزاف الثروة السمكية. فهو يهدف إلى تقديم قطاع للصيد البحري يؤدي دوره المحوري في تنشيط النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية وتحقيق الأمن الغذائي.

2.22. مبادئ الاقتصاد الأزرق:

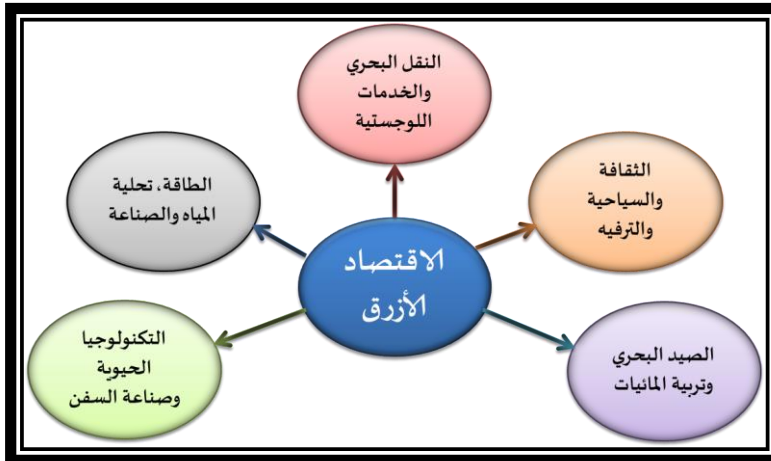
إن رسم السياسات ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق يتطلب مراعاة مجموعة من المبادئ وهي: (Commission économique pour l'Afrique, 2016, p. 25)

- ✓ استغلال الموارد المائية والبحرية والأنظمة البيئية استغلالاً مستداماً يضمن حق الأجيال المستقبلية في الاستفادة منها، مع نهج إدارة صارمة في تسيير هذه الموارد؛
- ✓ بناء نموذج تنموي يقوم على التقدم والتطور ويضمن توسيع دائرة الاستفادة من المنافع الاقتصادية وتحقيق الرفاه للجميع؛
- ✓ حماية الأنظمة البيئية البحرية والمائية والمحافظة عليها لما لها من قيمة جوهرية، ويتحقق ذلك من خلال مقارنة متعددة القطاعات، والتركيز على تحقيق قيمة مضافة للعمل، وتبني تكنولوجيات تعزز العلاقة بين الاقتصاد الأزرق وباقي القطاعات؛

✓ تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالاستغلال المستدام للبحار والمحيطات والموارد البحرية وضمان وصول المورد المائي الذي هو عصب الحياة للجميع.

انطلاقا من المبادئ المذكورة أعلاه يمكن تصور أهم القطاعات التي تشمل مجتمعة الاقتصاد الأزرق في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): قطاعات الاقتصاد الأزرق



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(خالد سعد زغلول، الاقتصاد الأزرق وتعظيم الاستثمار في مصر، 2018، الصفحات 398-400)

يبين الشكل رقم 1 أعلاه أن الاقتصاد الأزرق يتكون من مجموعة من القطاعات تم دمجها في خمس مجموعات، حيث أن أول قطاع هو قطاع الصيد البحري وتربية المائيات الذي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي لمختلف الدول، وذلك عبر توفير مناصب الشغل وتحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى دوره في تزويد مختلف القطاعات بالمواد الأولية التي تستعمل في الصناعات. وبالإضافة إلى قطاع الصيد البحري فإن الاقتصاد الأزرق يشمل أيضا قطاعات أخرى لا تقل أهمية عن الأول، على رأسها قطاع الطاقة التي أصبحت البحار والمحيطات مصدرا متجددا لها، من خلال طاقة الرياح البحرية، المد والجزر والطاقة الشمسية البحرية.

3. الوضعية العالمية لقطاع الصيد البحري:

يعد قطاع الصيد البحري بمختلف شعبه من بين أهم القطاعات التي تركز عليها الدول في تحقيق الأمن الغذائي، لما توفره الموارد الصيدية من بروتينات حيوانية ذات قيمة غذائية عالية. كما يعد هذا القطاع مصدرا أساسيا للدخل لدى فئة كبيرة من شعوب العالم وخاصة تلك المصنفة تحت خط التنمية، من خلال خلق مناصب الشغل ومكافحة البطالة.

1.3 الإنتاج العالمي:

أشار التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) إلى أن مجموع الإنتاج العالمي من الموارد السمكية بلغ 185,4 مليون طن في سنة 2022، كما بلغ إنتاج تربية المائيات في السنة نفسها 94,4 مليون طن مقابل 91 مليون طن من الإنتاج الصيدية، وهي المرة الأولى تاريخيا التي يزيد فيها إنتاج تربية المائيات عن الإنتاج الصيدية.

والجدول التالي يبين تطور الانتاج العالمي من السمك خلال سنوات 2020، 2021، و2022:

الجدول رقم (1): تطور الإنتاج العالمي للأسماك (2020-2022)

الوحدة: مليون طن.

2022	2021	2020	السنوات
نشاط الصيد:			
11,3	11,4	11,5	الصيد القاري
79,7	80,3	78,3	الصيد البحري
91	91,7	89,8	مجموع نشاط الصيد
نشاط تربية المائيات			
59,1	56,4	54,5	تربية المائيات القارية
35,3	34,7	33,2	تربية المائيات في البحر
94,4	91,1	87,7	مجموع نشاط تربية المائيات
185,4	182,8	177,5	المجموع الكلي لإنتاج السمك

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (FAO, 2024, p. 14)

يبين الجدول رقم 1 أن الإنتاج العالمي من الموارد السمكية عرف تزايدا من سنة 2020 إلى غاية سنة 2022، حيث انتقل من 177,5 مليون طن في سنة 2020 إلى 185,4 مليون طن في سنة 2022،

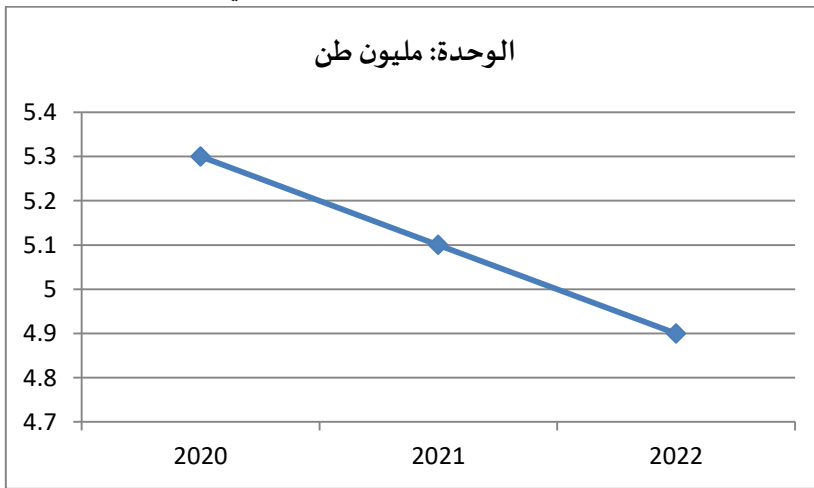
أي بنسبة زيادة قدرت بـ 4,45 %، كما أن نشاط تربية المائيات عرف تطورا ملحوظا، إذ أصبح يساهم في الإنتاج الكلي بنسبة 51 % بعد أن كانت هذه النسبة 49,4 % في سنة 2020.

2.3 أسطول الصيد:

بلغ حجم أسطول الصيد العالمي 4,9 مليون سفينة صيد، 71 % منها متواجدة في قارة آسيا، تليها قارة إفريقيا التي بها 19 % من الأسطول العالمي، متبوعة بأمريكا اللاتينية بـ 5 %، فيما تتقاسم كل من أمريكا الشمالية وأوروبا نسبة 2 % من إجمالي سفن الصيد في العالم. (FAO, 2024, p. 21)

والشكل التالي يبين تطور حجم أسطول الصيد العالمي من سنة 2019 إلى سنة 2022:

الشكل رقم (2): تطور حجم أسطول الصيد العالمي (2020-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (FAO, 2024, p. 14)

يبين الشكل رقم 2 بأن حجم أسطول الصيد العالمي شهد تراجعا من سنة 2020 إلى سنة 2022، حيث بلغ عدد سفن الصيد 5,3 مليون سفينة صيد خلال سنة 2020، كما قدرت نسبة التراجع في سنة 2022 بـ 8,16 %. ويعزى هذا التراجع إلى السياسات التي انتهجتها بعض الدول لخفض حجم أسطول الصيد وعلى رأسها الصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار مسعى تحقيق استدامة قطاع الصيد البحري والتخفيف من الاستغلال المفرط للثروة السمكية وحماية الأنظمة البيئية.

3.3 الاستهلاك العالمي:

شهد الاستهلاك العالمي للموارد السمكية تطوراً خلال السنوات الماضية، الأمر الذي يقابله زيادة في الطلب على هذه المادة الغذائية ذات القيمة العالية، حيث أن 164,6 مليون طن من الموارد السمكية وجهت للاستهلاك الغذائي أي ما نسبته 88,78% من الإنتاج الكلي، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 11,22% فقد وجهت للاستهلاك غير الغذائي (مختلف الصناعات). وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور الاستهلاك العالمي للأسماك (2020-2022)

الوحدة: مليون طن.

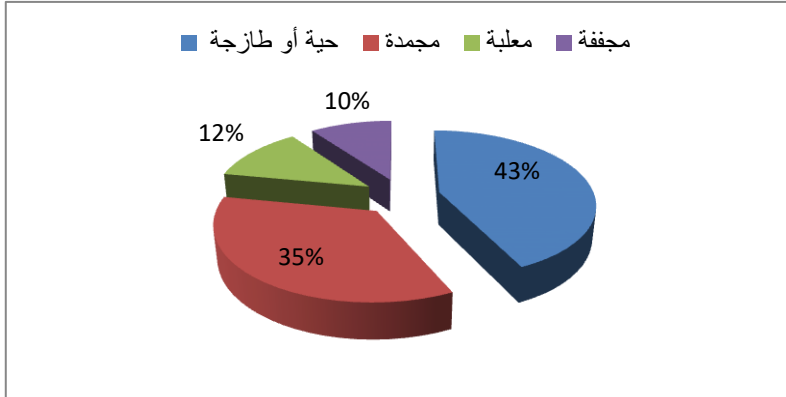
السنوات	2020	2021	2022
الاستهلاك البشري	157,4	162,5	164,6
الاستعمال غير الغذائي	20,1	20,3	20,8
استهلاك الفرد	20,2	20,6	20,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (FAO, 2024, p. 14)

يلاحظ من الجدول رقم 2 أن استهلاك الموارد السمكية عرف تزايداً خلال ثلاث سنوات، ويعد هذا التزايد نتيجة حتمية للزيادة التي عرفها الانتاج العالمي كما تم توضيحه في الجدول 1. وتشير إحصائيات تقرير منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة إلى أن 43% من الأسماك التي وجهت للاستهلاك البشري كانت إما حية أو طازجة، فيما بلغت نسبة الحيوانات المائية التي استهلكتها مجمدة 35%، مقابل 12% كأسمك معلبة، و10% مجففة.

والشكل التالي يبين توزيع الموارد السمكية حسب طريقة استهلاكها في سنة 2022:

الشكل رقم (2): توزيع الموارد السمكية حسب طريقة الاستهلاك لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (FAO, 2024, p. 22)

4. واقع قطاع الصيد البحري في الجزائر:

تتوفر الجزائر على شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 1280 كيلومتر، يمتد من شرق البلاد إلى غربها، وتقدر المساحة البحرية التي يمكن ممارسة الصيد فيها بحوالي 9,5 مليون هكتار. كما أن الخصائص الجغرافية التي يتمتع بها الساحل الجزائري تشكل عاملا محفزا يجعل من النهوض بقطاع الصيد البحري خيارا استراتيجيا مهما، نظرا للتنوع الذي تعرفه أعماق حوض البحر الأبيض المتوسط من موارد سمكية ومختلف الأنواع الحيوانية والنباتية الأخرى. وبالإضافة إلى الخصائص الطبيعية فإن قطاع الصيد البحري في الجزائر يعد رهانا حقيقيا نحو تعزيز وتحقيق الاكتفاء الغذائي، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل، وتطوير النظام الإنتاجي.

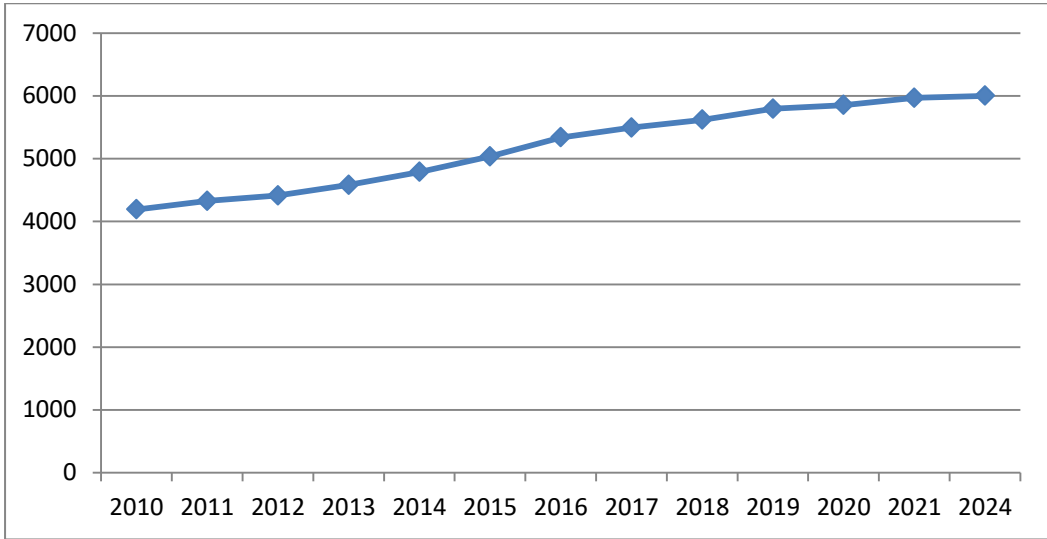
1.4 مسح رقمي لإمكانيات القطاع:

يمكن التعبير عن إمكانيات قطاع الصيد البحري من خلال تسليط الضوء على حجم الأسطول والكميات المنتجة التي تمثل جانب العرض، وكذا حجم الاستهلاك الذي يمثل جانب الطلب.

1.1.4 أسطول الصيد:

عرف أسطول الصيد البحري في الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية حيث انتقل عدد السفن من 4191 سفينة صيد في سنة 2010 إلى ما يفوق 6000 سفينة صيد خلال سنة 2024، أي بزيادة فاقت 43% كما هو مبين في الشكل رقم 3:

الشكل رقم (3): تطور حجم أسطول الصيد في الجزائر (2010-2024)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الإحصائيات من 2010 إلى 2019: (ONS, 2022, p. 21)

- الإحصائيات من 2020 إلى 2021:

(ONS, Les principaux indicateurs du secteur de la peche : Année 2021, 2024, p. 15)

- إحصائيات 2024: (Boucetta, 2024)

يبين الشكل رقم 3 التطور الذي شهده حجم أسطول الصيد البحري في الجزائر، وبالرغم من هذا التطور إلا أن مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني لا تزال غير كافية، ويعود ذلك إلى سببين أساسيين: الأول هو أن سفن الصيد المشكلة لهذا الأسطول تعاني من التقادم ومتوسط عمرها كبير نسبيا، إضافة إلى عدم توفرها على التجهيزات التكنولوجيات الحديثة التي من شأنها زيادة كفاءتها في أعالي البحار. أما السبب الثاني فيتمثل في حالة موانئ الصيد التي أصبحت مكتظة بالسفن، الأمر الذي يجعل عملية صيانتها أمرا صعبا. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى المجهودات

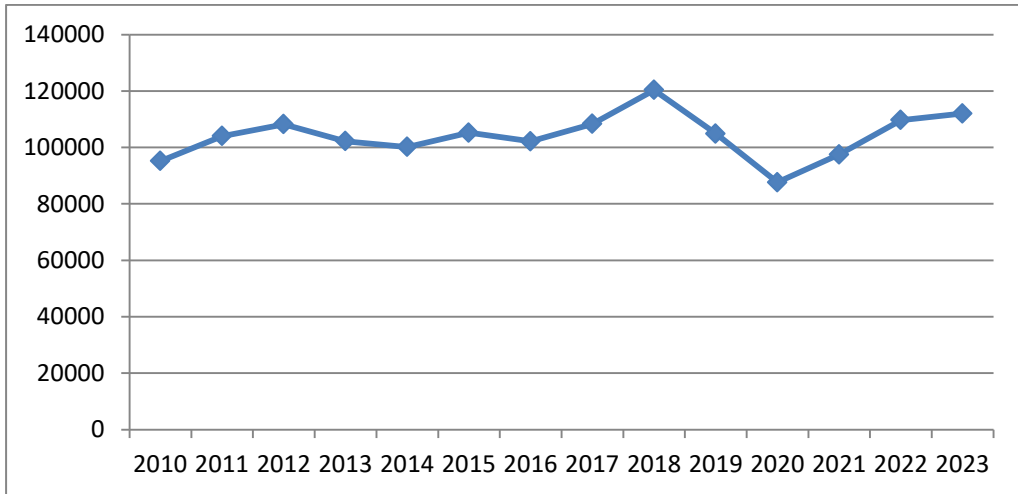
المتواصلة من طرف صناع القرار في هذا القطاع، إذ تم الترخيص لممارسي مهنة الصيد باستيراد سفن الصيد التي يقل عمرها عن خمس سنوات والمحركات، مما سيساهم في تحسين أداء الأسطول.

2.1.4 الإنتاج السمكي:

تنتج الجزائر سنويا ما متوسطه 100 ألف طن من الأسماك بمختلف أنواعها وشعبها، حيث بلغ الانتاج 112 ألف طن من الأسماك في سنة 2023 بزيادة قدرت نسبتها بـ 2% مقارنة بسنة 2022. والشكل التالي يبين تطور الإنتاج السمكي في الجزائر خلال الفترة 2010-2023:

الشكل رقم (4): تطور الانتاج السمكي في الجزائر (2010-2023)

الوحدة: طن.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الإحصائيات من 2010 إلى 2019:

(ONS, Les statistiques de la peche rétrospective 2010-2019, 2022, p. 26)

- الإحصائيات من 2020 إلى 2021:

(ONS, Les principaux indicateurs du secteur de la peche : Année 2021,

2024, p. 15)

- إحصائيات 2022 و2023: (APS, 2023)

بناء على الشكل رقم 4 أعلاه، يظهر التذبذب الذي يشهده الإنتاج السمكي منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2023. حيث أن الجزائر أنتجت 120354 طنا من الأسماك سنة 2018، وهي أعلى حصيلة تم تسجيلها. كما تم تسجيل أقل إنتاج وطني في سنة 2020 بـ: 87622 طن، وقد يعزى ذلك إلى الظروف التي صاحبت انتشار فيروس كوفيد 19، وبالرغم من ذلك تبقى هذه الحصيلة غير كافية لبلوغ الأهداف المرجوة. وتتعدد الأسباب التي أدت إلى تراجع الإنتاج السمكي في الجزائر بالرغم من الإمكانيات المسخرة، حيث أن المخزون السمكي في حوض البحر الأبيض المتوسط في تناقص مستمر، كنتيجة للاستغلال المفرط الذي مورس على الموارد السمكية لسنين عديدة، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالأنظمة البيئية البحرية وتراجع المخزون السمكي بسبب تضرر بيئته الطبيعية.

3.1.4.3.1 الاستهلاك:

يعد المواطن الجزائري من بين أقل الشعوب استهلاكاً للبروتينات المتأتية من الثروة السمكية عالمياً، حيث أن متوسط الاستهلاك الفردي يتراوح بين 3 و4 كغ لكل فرد سنوياً، وهو معدل بعيد جداً عن المتوسط العالمي الذي بلغ 20,6 كغ، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود للوصول بالمعدل الاستهلاكي إلى مستويات مقبولة، خاصة وأن الطلب العام على هذا المورد في تزايد مستمر. (Annane, 2024, p. 59)

وبناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فقد عرف استهلاك الموارد السمكية في الجزائر تذبذباً خلال السنوات الماضية، حيث استهلك الجزائريون أكثر من 119 ألف طن من الأسماك في سنة 2010، وفي سنة 2015 قفز حجم الاستهلاك إلى ما يقارب 147 ألف طن، أي بنسبة زيادة فاقت 23%. ليتراجع في سنة 2019 إلى ما يقارب 138 ألف طن بنسبة انخفاض تقارب 6%. (ONS, Les statistiques de la pecherétrospective 2010-2019, 2022, p. 42)

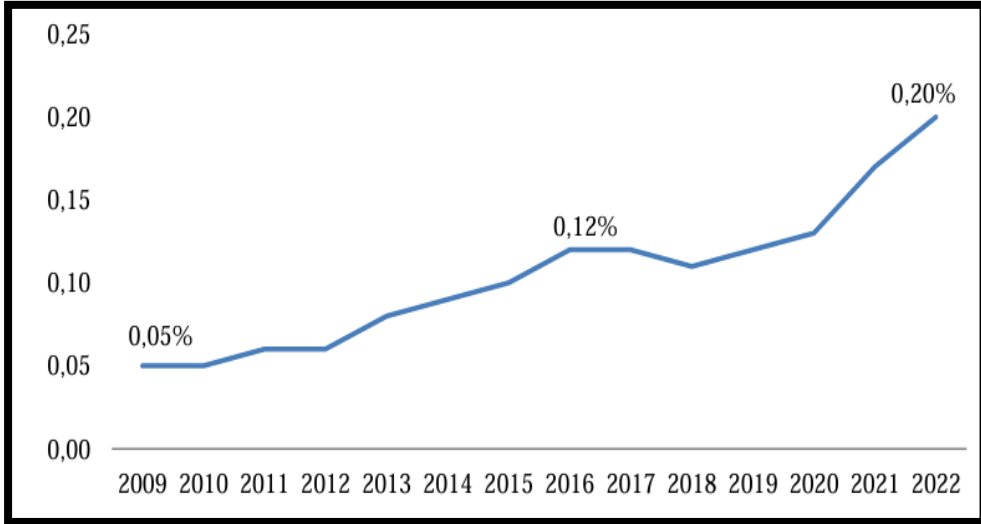
2.4 مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني:

يؤدي قطاع الصيد البحري دوراً محورياً في الاقتصاديات على المستوى العالمي، من خلال المساهمة في تحقيق نمو مستدام للاقتصاد الوطني، تقليص عجز ميزان المدفوعات والبطالة، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الغذائية للمجتمعات.

1.2.4 المساهمة في الناتج المحلي:

تعد مساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج المحلي الجزائري ضئيلة بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية والبرامج والآليات الموضوعة تحت تصرف القطاع. والشكل التالي يبين تطور مساهمة قطاع الصيد البحري وتربية المائثيات في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2009 إلى غاية سنة 2022:

الشكل رقم (4): تطور مساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج المحلي (2009-2022)



المصدر: (Annane, 2024, p. 50).

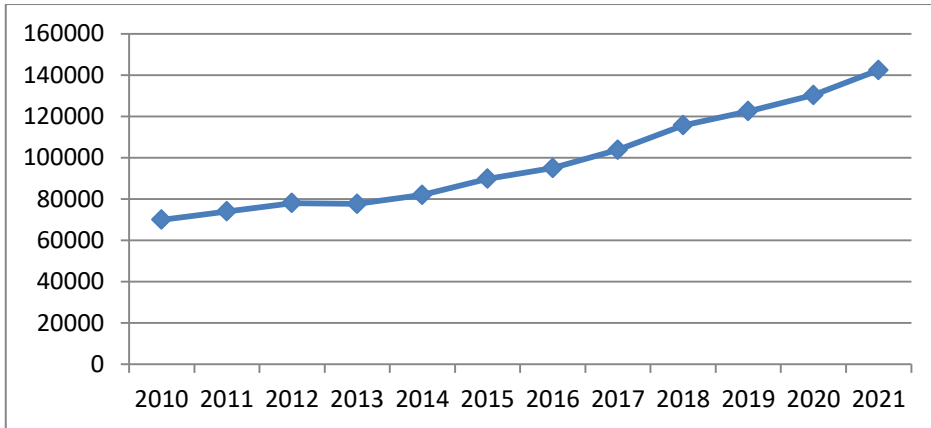
يبين الشكل رقم 4 أعلاه تطور الدور الاقتصادي الذي يؤديه قطاع الصيد البحري بمختلف شعبه، حيث تضاعفت نسبة المساهمة في الناتج المحلي من 0,05 % سنة 2009 إلى 0,12 % سنة 2016، أي بمعدل نمو قدر بـ 140%. ثم تراجعت هذه النسبة لتبلغ 0,107 % في سنة 2018 بنسبة تراجع قدرت بـ 10,83%. وقد كانت سنة 2018 سنة تحول بالنسبة لقطاع الصيد البحري وهذا راجع إلى مختلف البرامج التي تم تسطيرها من أجل النهوض بالقطاع وخاصة بتفعيل دور شعبة تربية المائثيات في خلق الثروة و تطوير الإنتاج الوطني، حيث بلغت نسبة المساهمة في الناتج المحلي 0,2% سنة 2022، بمعدل نمو قدر بأكثر من 66%. وبالرغم من ذلك فإن هذه الحصيلة تعد ضعيفة بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة، الأمر الذي يستدعي تكثيف الجهود من أجل زيادة حصة هذا القطاع الحيوي في الناتج المحلي للبلد.

وباعتبار قطاع الصيد البحري وتربية المائيات أحد مكونات القطاع الأولي، فقد شهدت القيمة المضافة لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات تراجعا خلال سنتي 2022 و2023 بمعدلات 0,3%- و0,4%- على التوالي، بعد أن حققت نموا قدره 1,6% في سنة 2021 و 3,6% في سنة 2020، وخلال الثلاثي الأول لسنة 2024 عرفت القيمة المضافة لقطاع الصيد البحري نموا قدره 1,3% (بنك الجزائر، 2024)

2.2.4 التشغيل :

إضافة إلى دوره في تحقيق النمو الاقتصادي فإن قطاع الصيد البحري وتربية المائيات يساهم في خلق مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة والتقليل من حدة ظاهرة البطالة. وقد تطور عدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة في الجزائر مع تطور حجم الأسطول، حيث تضاعف عدد العمال في القطاع من 70 ألف عامل سنة 2010 إلى أكثر من 142 ألف عامل في سنة 2021. والشكل التالي يبين تطور عدد العمال في قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة (2010-2021):

الشكل رقم (5): تطور عدد العمال في قطاع الصيد البحري (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الإحصائيات من 2010 إلى 2019:

(ONS, Les statistiques de la peche rétrospective 2010-2019, 2022, p. 42)

- الإحصائيات من 2020 إلى 2021:

(ONS, Les principaux indicateurs du secteur de la peche : Année 2021, 2024, p. 15)

يبين الشكل رقم 5 أعلاه الوتيرة المتسارعة التي تطور من خلالها عدد العاملين في قطاع الصيد البحري، وقد شملت هذه الإحصائيات مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة. حيث كانت سنة 2014 نقطة تحول أخذ عدد العمال يتزايد بعدها بمعدلات نمو متسارعة، حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد العمال 73,6 % في سنة 2021 مقارنة بسنة 2014.

إن الأرقام المشار إليها أعلاه تؤكد المسعى الحثيث لتطوير قطاع الصيد البحري ومساهمته في التشغيل والحد من البطالة، إلا أن ظروف العمل تبقى بحاجة لإصلاحات وتحفيزات تمكن العاملين في هذا القطاع من تأدية مهامهم بكفاءة لزيادة الإنتاجية والمساهمة في تطوير الإنتاج الوطني.

3.2.4 الميزان التجاري:

لا ينبغي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر أن يبقى مجرد وسيلة لتوفير الغذاء فحسب، وإنما يجب أن يؤدي دوره الحقيقي من خلال تصدير المنتوجات الصيدية، لتحقيق التوازن في الميزان التجاري. والجدول التالي يبين تطور صادرات وواردات الجزائر من الموارد السمكية خلال الفترة (2010 – 2021):

الجدول 3: تطور صادرات وواردات الجزائر من الموارد السمكية خلال الفترة (2010 – 2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	6,9	6,7	6,5	6,3	7,8	6,3
الواردات	40,7	58,6	86,9	99,4	144,2	114
رصيد الميزان التجاري	-33.8	-51.9	-80.4	-93.1	-136.4	-107.7
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	6,7	7,4	12,4	9,1	7,8	14,81
الواردات	116,4	121,8	99,5	117,8	108,4	99,1
رصيد الميزان التجاري	-109.7	-114.4	-87.1	-108.7	6-100.	-84.29

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الإحصائيات من 2010 إلى 2019: (ONS, Les statistiques de la peche rétrospective 2010-2019, 2022, p. 42)

- الإحصائيات من 2020 إلى 2021: (ONS, Les principaux indicateurs du secteur de la peche : Année 2021, 2024, p. 15)

من خلال الجدول رقم 03 يظهر العجز المسجل في الميزان التجاري لقطاع الصيد البحري، حيث يتفاوت هذا العجز من سنة لأخرى، إذ أن حجم الواردات يفوق بكثير حجم الصادرات من الموارد السمكية، وهذا راجع إلى الطالب المتزايد والذي لم تقابله زيادة في الانتاج بالشكل الذي يحقق الاكتفاء والاتجاه إلى التصدير. وقد سجل أكبر عجز في الميزان التجاري بما يفوق 136 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، إلا أن تشجيع وتطوير شعبة تربية المائيات بالإضافة إلى تفعيل دور صناعة سفن الصيد سمحت بتراجع هذا العجز إلى 84 مليون دولار سنة 2021، أي بنسبة 38,2% مقارنة بسنة 2014.

5. الخلاصة:

لقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل واقع قطاع الصيد البحري، هذا القطاع الذي يبقى بديلا مستداما لتحقيق التنوع الاقتصادي، والتخلص من التبعية الحادة لقطاع المحروقات في الجزائر. حيث تم تسليط الضوء على الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع والدور المنوط به في الاقتصاد الجزائري، إذ تبين بأن الجزائر وبالرغم من الإمكانيات المسخرة والمقومات الطبيعية التي تتمتع بها، إلا أن قطاع الصيد البحري فيها لم يرق إلى المستوى الذي يؤهله لتأدية دوره في خلق القيمة وتحقيق النمو الاقتصادي.

وقد تطور أسطول الصيد في الجزائر بشكل كبير ومعاكس للتوجه العالمي، ففي الوقت الذي كان حجم الأسطول العالمي في تراجع بسبب استجابة عديد الدول لإنذارات الهيئات الدولية حول ضرورة تخفيف الضغط على الأنظمة البيئية البحري لحماية الموارد السمكية من الاستنزاف، كان عدد السفن في الجزائر في تزايد مستمر لم تقابله زيادة متناسبة في الإنتاج الوطني، إذ أن هذا الأخير عرف تذبذبا يعزى إلى المردودية المتراجعة لسفن الصيد، وتراجع المخزون السمكي بسبب الممارسات العشوائية التي أحدثها الإنسان. وبالنظر إلى أهمية الموارد السمكية كمصدر بروتيني ذو قيمة غذائية عالية، فإن الطلب عليه شهد تزايدا حادا لم يتمكن الانتاج الوطني من استيعابه،

الأمر الذي جعل النصيب السنوي للمواطن الجزائري من الأسماك ضعيفا جدا، حيث يصنف من بين أقل شعوب العالم استهلاكاً للأسماك .

وعلى صعيد المساهمة في الاقتصاد الوطني، وبالرغم من الجهود المبذولة والإمكانات المتوفرة، لم يتمكن قطاع الصيد البحري في الجزائر من تحقيق المساهمة المرجوة في الناتج المحلي، كما أن القيمة المضافة للقطاع لم تكن في المستوى المنشود. وعلى غرار حجم أسطول الصيد فقد عرف عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة في القطاع تزايدا خلال السنوات الأخيرة. كما بقي الإنتاج الوطني من الموارد السمكية مجرد وسيلة لمحاولة تلبية الطلب المتزايد، ولم يتمكن القطاع من المساهمة الفعلية في التجارة الخارجية، ذلك أن واردات القطاع شهدت ارتفاعا متزايدا مقارنة بالصادرات التي عرفت تذبذبا وقيما ضعيفة، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري لسنوات متتالية.

بناء على نتائج الدراسة ولتمكين قطاع الصيد البحري في الجزائر من تأدية دوره الاقتصادي المنشود، نقترح مجموعة من التوصيات التي نوجزها في النقاط التالية:

✓ تحسين أداء أسطول الصيد من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لأصحاب السفن لتمكينهم من اقتناء سفن صيد مجهزة بأحدث التقنيات والتجهيزات، حيث أن هذا يسمح بالصيد في أعالي البحار وبالتالي زيادة الإنتاج. مع تشجيع صناعة السفن وصيانتها محليا، الأمر الذي سيخفض من تكاليف الإنتاج.

✓ تحسين الظروف الاجتماعية لعمال القطاع لزيادة إنتاجيتهم، مع التفكير بجدية في تفعيل أساليب الردع التي تمنع ممارسة نشاط الصيد في فترات التكاثر البيولوجي لحماية للموارد السمكية، واستحداث تعويضات مالية لأصحاب السفن وأطقمهم مقابل توقيف النشاط خلال هذا الفترات.

✓ تشجيع الاستثمار المباشر وغير المباشر الأجنبي والمحلي في الصيد البحري، مع بعث روح المقاولاتية لدى المتكونين في المراكز المتخصصة، وإعطاء الأولوية لنشاط تربية المائيات الذي يعد منخفض التكلفة والخطر نسبيا، لما له من أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني.

✓ العمل على تقليص حلقات سلسلة توزيع الموارد السمكية من المنتج إلى المستهلك النهائي مع تشديد المراقبة على هذه العملية، الأمر الذي سيساهم في تخفيض أسعار السمك في الأسواق، وزيادة نسب الاستهلاك ورفع نصيب الفرد من هذا المورد المهم.

✓ إشراك المؤسسات الجامعية والبحثية في تطوير القطاع، من خلال تشجيع الدراسات وتأمين الأبحاث ذات الصلة بالموارد السمكية وأهميتها، وتدعيم مراكز تكوين الصيادين المتخصصة بأساتذة مختصين وإقامة اتفاقيات شراكة بين هذه المراكز ومخابر البحث.

6. قائمة المصادر والمراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

- 1- أحمد خالد سعد زغلول. (2018). الاقتصاد الأزرق وتعظيم الاستثمار في مصر. مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- 2- حكيمة مختار رحمانى. (2019/2018). واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 3- الجريدة الرسمية. (3 يوليو، 2001). قانون رقم 01/11 متعلق بالصيد البحري وتربية المائيات. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 4 - بنك الجزائر. (2024). نمو الناتج المحلي الإجمالي. تاريخ الاسترداد 01 11 2025، من بنك الجزائر:

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/10/Croissance-trimestrielle-du-PIB-_Base-2001_-1.xlsx

ب. المراجع باللغات الأجنبية:

- 5-Chikhi, S. (2018). Le secteur de la pêche maritime en Algérie: Enjeux et réalités. Revue des études économiques approfondies,
- 6- Annane, R. (2024). Economic analysis of the fisheries and aquaculture sector in Algeria, and growth prospects in the context of the blue economy. Hippocampus.
- 7- Mancini, R., & Comolet, A. (2020). Blue economy in the Mediterranean: case studies, lessons and perspectives. Plan Bleu.

8- Commission économique pour l'Afrique. (2016). L'économie bleue en Afrique: Guide pratique. Addis-Abeba: Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique.

9- FAO. (2024). Résumé de la Situation mondiale des pêches et de l'aquaculture. FAO.

10- ONS. (2022). Les statistiques de la pêche rétrospective 2010-2019. Alger: Office National des Statistiques.

11- ONS. (2024). Les principaux indicateurs du secteur de la pêche : Année 2021. Alger: Office National des Statistiques.

12- Plate-forme de l'investissement. (2021). Consulté le 01 08, 2025, sur Ministère de la pêche et de la production halieutique: <https://investir.mpeche.gov.dz/peche-maritime/>

13- APS. (2023, 12 21). Pêche: la production halieutique nationale estimée à près de 112.000 tonnes. Consulté le 01 12, 2025, sur <https://www.aps.dz/economie/164321-peche-la-production-halieutique-nationale-estimee-a-pres-de-112-000-tonnes>.

14- Boucetta, A. (2024, 04 03). Secteur de la pêche : Vers le renforcement de la flotte. Consulté le 01 08, 2025, sur Horizons: <https://www.horizons.dz/?p=103488>

15- Commission économique pour l'Afrique. (s.d.). Économie bleue. Consulté le 12 19, 2024, sur Commission économique pour l'Afrique: <https://www.uneca.org/fr/bureau-sous-r%C3%A9gional-de-la-cea-en-afrique-de-l%E2%80%99est/%C3%A9conomie-bleue>

16- La banque mondiale. (s.d.). Programme MENA BLUE. Consulté le 12 28, 2024, sur Banque mondiale:

<https://www.banquemondiale.org/fr/programs/mena-blue-program/overview>.